نَظَرَةٌ فِي التَّعْلِيلِ النَّحْوِيّ
بَيْنَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِينْ

Semiotic Concomitance
of Alaniss
in The Glorious Quran

م.د. هَاشِمْ جَعفَرْ حسَيْن

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

Lecturer. Hashim Jaafar Hussein

University of Babilon

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

ملخص البحث

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على قضية نحوية مهمة شغلت بال النحويين القدماء والمحدثين، وهي قضية التعليل او العلة النحوية التي ارتبطت بالقياس ارتباطاً وثيقاً، وقد كثُر الجدل عن أهميتها في الدرس النحوي العربي، فقد اعتنى القدماء بها عناية خاصة حتى طغت على الدرس النحوي صبغة القياس والتعليل، ولاسيّما عند متأخري النحويين ،في حين تباينت آراء المحدثين في فائدة التعليل للدرس النحوي، فحاول البحث أن يفاتش هذه الآراء والأقوال قديمها وحديثها ليخرج بنظرة شمولية عن هذا الموضوع الذي قسمت خطته على مبحثين سبقهما توطئة، وتبعهما خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

اما المبحث الأول فتكفل ببيان التعليل النحوي عند القدماء، وانعقد الثاني لبيان التعليل النحوي عند المحدثين، وشفعت نتائج البحث بقائمة المصادر والمراجع.

Abstract

Such a research paper throws light on so great a matter that takes priority in the mind of both the classic and innovative grammarians; the linguistic reasoning pertains to measurement, there was a kind of controversy in the Arabic linguistic lesson. The classic pays much shrifts to such a mater to the extent it became preponderant to the linguistic lesson, in particular the late grammarians. In time, the mind of the innovative runs into controversy about the benefit of the reasoning to the linguistic lesson. Some endeavor to find a headway between the classic and the innovative to have a universal glance to such an issue. The research paper consists of two sections with an introduction and a conclusion: the first section tackles the acts of reasoning for the classic and the second focuses upon the innovative in this concern.

توطئة

حظيت دراسة العلة في النحو العربية بعناية كبيرة، ذلك أنّها ارتبطت بالقياس ارتباطاً وثيقاً، والقياس: هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي بعد السماع من حيث الأهمية، وقد عُرِّفَ بأنه: «حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ وإجراءُ حكمِ الأصل على الفرع».[1] فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والحكم هو ما يسري على المقيس ممّا هو في المقيس عليه، ولإتمام هذا كلّه لا بدّ من العلة الجامعة بين الأصل والفرع والتي على أساسها يستنبط الحكم النحوي، لذا عُدّت العلة أهم ركن من أركان القياس.[2]

وقد كثُر الجدل – قديماً وحديثاً – في أهمية العلة في الدرس النحوي العربي وكثُرت الأقوال فيها، ففي حين اتخذها القدماء سمةً بارزةً في فكرهم النحوي وإنتاجهم، وعنوا بها عناية خاصة حتى طغت على الدرس النحوي صبغة القياس والتعليل، ولاسيّما عند متأخري النحويين، نجد المحدثين تتباين آراؤهم في فائدة التعليل للدرس النحوي، وتنقسم أقوالهم بشأن ذلك بين نظرة واقعية إلى أهمية التعليل في استنباط الأحكام النحوية، ومواقف أُخر متشددة من التعليل في الدرس النحوي القديم، وهي مواقف لم تراعِ الواقع التاريخي ولا الأسباب التي دعت أوائل النحويين إلى اتخاذ العلة النحوية غايةً لتفسير الحكم النحوي في أول أمر النحو، أو مطلباً مستقلاً تتبارى عقول النحويين المتأخرين وتتنافس للحصول عليه، فحاولتُ في هذا البحث أن أُدلي بدلوي في مفاتشة هذه الأقوال وإبداء الرأي فيها. وقد قسمتُ البحث بعد هذه التوطئة على مبحثين، هما:

الأول: التعليل النحوي عند القدماء.

الثاني: التعليل النحوي عند المحدثين.

ثم خُتم البحث بأهم النتائج التي وصل إليها الباحث. أما مصادر البحث ومراجعه فاشتملت على: الكتب التي عُنيت بدراسة العلة، سواء منها ما كان قديماً كالإيضاح في علل النحو للزجاجي(٣٣٧هـ)، والخصائص لابن جني(٣٩٢هـ) ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، والاقتراح للسيوطي(٩١١هـ).

أم ما كان حديثا، كالنحو العربي ـ العلة النحوية نشأتها وتطورها ـ للدكتور مازن المبارك، وتطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون، واللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان.

المبحث الأول

التعليل النحوي عند القدماء

إذا عدنا إلى بدايات نشأة التعليل فسنجد أنها مرتبطة بنشأة النحو نفسه فالنحوي حينما كان يستنبط القاعدة النحوية – بناء على ما كان يستقريه من كلام العرب – كان يذكر في أثناء ذلك العلة التي أوجبتها، وهذا الأمر يبدو واضحاً عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(١١٧هـ)[٣]، الذي عُني بشرح علل الأحكام النحوية، وقد نقل سيبويه (١٨٠هـ) في كتابه تعليلات كثيرة عن علماء النحو الأوائل، ولاسيّما الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، إذ كان سيبويه كثيراً ما يسأله عن علل الأحكام النحوية، فيبسط له الخليل الإجابة عنها بما اهتدى إليه من أسبابها.[٤] وكان لسيبويه فضل في حركة التعليل من خلال التوسع في العلل والإكثار منها ففاق بذلك ما كان عند شيوخه المتقدمين[٥].

ثم أخذ الاهتمام بالعلة يزداد مع تقدم الزمن، فبعد أن كان التعليل عند أوائل النحويين يعقب الحكم النحوي لتقريره وإثباته، باتت العلة عند نحويي القرن الثالث رديفةَ الحكم النحوي لا تفارقه في حال.[٦] وكان ذلك واضحاً عند المبرد (٢٨٥هـ)، فقد رُوي عن الزجاج (٣١١هـ) أنه قال: «لمّا قدم المبردُ بغداد جئتُ لأناظره، وكنتُ أقرأُ على أبي العباس ثعلب، فعزمتُ على إعناته، فلمّا فاتحتُه ألجمني بالحجة وطالبني بالعلة وألزمني إلزامات لم أهتدِ إليها».[٧]

وإذا كانت العلة إلى هذا التاريخ يُؤتى بها وسيلة لتقرير الحكم النحوي وإثباته، فإنها أصبحت بعد القرن الرابع الهجري غاية يسعى النحويون إلى تحصيلها، بل أصبحت البراعة في تحصيلها وجودة النظر فيها صفة تميّز حذاق النحويين، وارتبطت العلة آنذاك بعلل أرباب الجدل والكلام.

وفي ذلك يقول ابن جني: «اعلمْ أن عللَ النحويين - وأعني بذلك حُذّاقَهم المتقنين لا ألفافَهم المستضعفين - أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنّما يحيلون على الحسّ ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس».[٨]

وأصبح التعليل والبحث فيه مجالاً واسعاً للتأليف، فكُتبت في العلة مؤلفات متعددة[٩]، لعلّ أشهرها كتاب(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي.

إنّ هذا الاهتمام الكبير بالعلة النحوية لم يكن أمراً مستغرباً في تلك المرحلة، ذلك أنّ دراسة النحو كانت قد قطعت شوطاً استكملت فيه أحكامه ومسائله، فكان من الطبيعي أن يتجه الاهتمام بعد ذلك إلى دراسة الأسس التي اعتُمدت في إثبات تلك الأحكام وتقريرها، وكانت العلة النحوية من أهم تلك الأسس وأبرزها.

ويجب التنبيه هنا على أن تلك العلل التي أثبتت بموجبها الأحكام النحوية كانت من وضع النحويين أنفسهم، وقد صرّح بذلك الخليل حينما سُئل عن العلل التي يعتلّ بها أ عن العرب أخذها أم اخترعها اختراعاً ؟ فقال: «إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعِها وعرفتْ مواضعَ كلامِها، وقام في عقولها عللُها، وإن لم يُنقلْ ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علةٌ لما عللته منه».[١٠]

وبيّن ابن جني هذا الأمر بجلاء فذكر أن النحويين نسبوا إلى العرب عللاً وأغراضاً لكلامها لفائدة أوضحها بقوله: «اعلمْ أن هذا موضعٌ، في تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرةٌ، وللنفسِ فيه مُسْكةٌ وعِصْمةٌ، لأنّ فيه تصحيحَ ما ندّعيه على العرب:

من أنّها أرادت كذا وكذا، وهو أحزمُ لها وأجملُ بها وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلّفتْ ما تكلفته من استمرارها على وتيرةٍ واحدةٍ وتقرِّيها منهجاً واحداً تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقَّه وكُلَفَه... ألا ترى إلى اطّراد رفعِ الفاعل، ونصبِ المفعول، والجرِّ بحرف الجر، والنصبِ بحروفه، والجزمِ بحروفه، وغيرِ ذلك، ممّا يطول شرحُه، فهل يحسن بذي لبٍّ أن يعتقدَ أنّ هذا كلَّه اتفاقٌ وقعَ وتواردٌ اتّجَهَ».(١١)

فالعربُ إذن لم تصرح بهذه العلل، لأنها لم تكن تعيها أو تقصدها قصداً حين تتكلم، بل كانت تنقاد إليها بسجيتها وطبعها كما يذكر الخليل، فهم قد رفعوا وخفضوا وجزموا وأتوا بوجوه الكلام المختلفة التي قرّرها النحويون من دون أن يقفوا على سبب ذلك أو يقصدوه.

ويعضد هذا المعنى ما ذكره ابن جني أيضاً في محاورته مع الشجري الأعرابي الفصيح، قال ابن جني: «سألتُ الشجري يوماً فقلتُ: يا أبا عبد الله كيف تقولُ: ضربتُ أخاك؟ فقال: كذلكَ، فقلتُ: أ فتقولُ: ضربتُ أخوك؟ فقال: لا أقولُ (أخوك) أبداً. قلتُ: فكيف تقولُ: ضربني أخوك؟ فقال: كذلكَ، فقلتُ: أ لستَ زعمتَ أنّكَ لا تقولُ (أخوك) أبداً؟ فقال: أيشٍ ذا، اختلفتْ جِهتا الكلام».(١٢)

أما عن فائدة التعليل النحوي فقد أخذ النحويون بالحسبان – وهم يعنون بالعلة كلّ هذه العناية – أنه ربّما تُثار تساؤلات عن نفع ما اعتلوا به، وفائدة ذلك في الدرس النحوي؟ فنجد أبا بكر بن السراج (٣١٦هـ) مثلا يجيب عن مثل هذا: بأنّ اعتلالات النحويين ضربان:

ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب.

وضربٌ آخر يُسمّى (علّة العلّة) نحو أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ؟ فأجاب بأنّ «هذا ليس يكسبنا أن نتكلمَ كما تكلمت العربُ، وإنّما نستخرجُ منه حكمتَها في الأصول التي وَضَعَتْها».(١٣)

والحقُّ كما ذكرنا من أن الأصول لم تضعها العرب وضعاً ولا قصدت إليها قصداً، وإنّما جرت على ألسنتها سجيةً وطبعاً، وأحكمَ النحويون عللها استنباطاً وحذقاً وتأثراً بما أقام عليه المتكلمون والفقهاء أصول أحكامهم.

ثم ينطلق الزجاجي من كلام ابن السراج هذا ليجعل علل النحويين ثلاثة أضرب: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية «فأمّا التعليميةُ فهي التي يُتوصّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمعْ نحن ولا غيُرنا كلَّ كلامِها من لفظها، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيرَهُ، مثال ذلك: إنّا لمّا سمعنا (قام زيدٌ فهو قائمٌ، وركبَ فهو راكبٌ) عرفنا اسمَ الفاعل فقلنا: (ذهبَ فهو ذاهبٌ، وأكلَ فهو آكلٌ)... فأمّا العلةُ القياسيةُ فأنْ يُقال لِمَنْ قال نصبتُ زيداً بـ (إنّ) في قوله: (إنّ زيداً قائمٌ): ولِمَ وجبَ أن تنصب (إنّ) الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقولَ: لأنّها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعولٍ فحُمِلتْ عليه، فأُعمِلتْ إعمالَه لمّا ضارعته فالمنصوبُ بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوعُ بها مشبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تُشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعولُه على فاعله، نحو: ضربَ أخاكَ محمدٌ، وما أشبه ذلك. وأمّا العلةُ الجدليةُ النظريةُ فكلُّ ما يُعتلُّ به في باب (إنّ) بعد ذلك، مثل أن يُقالَ: فمِنْ أيِّ جهةٍ شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأيِّ الأفعالِ شبّهتُموها...».(١٤)

ومع أنّ أغلب المتأخرين قد اعتمدوا على هذا التقسيم الثلاثي الذي قسمه الزجاجي للعلل، يبدو أن ما ذكره ابنُ السراج في نصِّه السابق من أن علل النحويين ضربان: (علة) و (علة العلة) أوفقُ من تقسيم الزجاجي لسببين:

الأول: أن العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية عند الزجاجي تقابل ما سمّاه ابن السراج (علة العلة) التي ذكر أننا نستخرج منها حكمة العرب في وضعها لأصول الأحكام في كلامها.

الثاني: أن تسمية الزجاجي العلة الثانية بـ (القياسية) يُوهم أن لها غاية لغوية معينة وقد وقع بعض الباحثين المحدثين في هذا الوهم فقال: «بالعلل القياسية يمكنُ أن نُجاري العربَ فنقيسَ على كلامهم، ونكفلَ للغةِ استمرارَ حياتها ونمائها».[١٥]

لكنّ المدقق في الأمثلة التي ضربها الزجاجي لتوضيح العلة القياسية لا يتبادر إلى ذهنه ما فهمه هذا الباحث من أنّ العلة القياسية وسيلة لتنمية ألفاظ اللغة وتراكيبها، بل قَصَدَ الزجاجي قياساً نظرياً بحتاً، فأيُّ غايةٍ لغوية تكفل استمرار اللغة ونموها في ما ذُكر: من أنّ (إنّ) قد نصبت اسماً لها ورفعت خبراً لها، قياساً على الفعل المتعدي الذي ضارعته؟ في حين أن تسمية ابن السراج لها بـ (علة العلة) أبعدُ عن الوقوع في مثل هذا الوهم، وأقربُ إلى حقيقتها و أليقُ بالغاية التي تؤدي إليها، وهي معرفة الحكمة من وضع أصول الأحكام النحوية.

لكنّ ابن جني لم يرتضِ هذه التسمية لها بـ (علة العلة)، إذ هي عنده «تجوّز في اللفظ»[١٦] لأنّ ذلك يقتضي عنده أن توجد العلل الثوالث وما بعدها، لذا ضعّف القول بها. وما ذكره ابنُ جني استند إليه بعده ابنُ مضاء (٥٩٢هـ) في دعوته المعروفة إلى إلغاء علة العلة أو ما سُمّي بـ (العلل الثواني والعلل الثوالث) والاقتصار على العلل الأوَل، قال في ذلك: «وممّا يجبُ أنْ يسقطَ من النحو العللَ الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤالِ السائل عن (زيدٍ) في قولنا: (قام زيدٌ) لِمَ رُفعَ؟ فيقال: لأنّه فاعلٌ وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، فيقول: ولِمَ رُفعَ الفاعلُ؟ فالصوابُ أن يُقال له: كذا نطقت به العربُ، ثبتَ ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر».[١٧]

وقد اعتمد ابنُ مضاء في دعوته هذه أيضاً على ما ذكره ابنُ السراج نفسه من فائدة كل ضرب من العلل، فقد قبل العلل الأوَل،لأنه «بمعرفتها تحصلُ لنا المعرفةُ بالنطق لكلام العرب».[١٨] ورفض العلل الثواني والعلل الثوالث، لأنها «مستغنًى عنها في ذلك، ولا تُفيدنا إلا أنّ العربَ أُمّةٌ حكيمةٌ».[١٩]

المبحث الثاني

التعليل النحوي عند المحدثين

لقد تباينت مواقف الدارسين المحدثين من التعليل النحوي، وانقسمت وجهات نظرهم في قبوله أو ردّه، ويمكن تلخيص ذلك في اتجاهين:

الأول: يدعو إلى إلغاء العلة النحوية من دراسة النحو العربي، ويَعدُّ هذا الأمر من أهم المرتكزات التي تقوم عليها محاولات إصلاح النحو أو تجديده أو نقده وبنائه، بحجة أن هذا التعليل لم يكن قريباً من واقع اللغة، لتأثره بالمنطق والفلسفة وفي ذلك يقول الدكتور عبد الوارث مبروك: «إنّ أخطرَ ما أصاب مناهج النحاة نتيجةَ الأخذِ بالقياس والإغراقِ فيه كان مبدأَ التعليل، فما دامت المسائلُ تُؤخَذُ على منهجِ الأصلِ والفرعِ والحكمِ فلا مفرَّ من البحث وراء العلة».[٢٠]

وذكر أن المنطق والتعليل هما السببان الرئيسان في كثرة الجدل بين النحويين وهما المسؤولان المباشران عن عدد كبير من صعوبات النحو وعيوبه فقال: «فالمنطقُ والتعليلُ ينقلان البحثَ من منهجٍ لغوي إلى قضايا تجريدية، والتجريدُ يفتحُ البابَ واسعاً أمام وجهاتِ النظر التي تتعددُ وتختلفُ وقد تتعارضُ لعدم ارتباطها بواقعٍ محددٍ».[٢١]

ورأى الدكتور حسن عون أنّ أَخْذَ النحويين بمبدأ التعليل واعتدادهم به كانت نتيجتُه أنْ «حلّت الدراساتُ التعليليةُ في النحو محلَّ الدراسة الموضوعية والوصفية وغزت االمصطلحاتُ المنطقيةُ والفلسفيةُ ميدانَ التعليلات».[٢٢]

وتبنّى الدكتور تمام حسان موقفاً أكثر تشدّداً من سابقيه، فوصف مبدأ العلة النحوية الذي أُقرّت بموجبه القواعد النحوية بأنّه ضربٌ من الحدس والتخمين، متأثراً في حكمه هذا بالمناهج اللغوية الحديثة، فقال: «إنّ المعروفَ في كلِّ منهجٍ علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعنى أولاً وآخراً بالإجابة عن: كيف تتمّ هذه الظاهرة أو تلك؟ فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن: لماذا تتمّ هذه الظاهرة أو تلك؟ لم يعد منهجاً علمياً، بل لا مفرَّ من وصفه بالحدس والتخمين»(٢٣).

ولعلّ هذه الأقوال لم تراعِ البحث في نشأة علم النحو ودواعيه، والأسباب التي دعت أوائل النحويين إلى اعتماد هذا المنهج في البحث والدراسة، ثم إنها لم تنظر إلى النزعة الفطرية للإنسان في بحثه عن علة الأشياء التي يلاحظها، وبواعث الظواهر التي يقف عليها «فمن طبيعة الإنسان أنْ يسألَ عن السبب ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبعَ الجزئيات ويجمع بين ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك ليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وُجد».(٢٤)

أمّا ما ذكره الدكتور تمام حسان من أن المنهج العلمي معنيّ بالإجابة عن (كيف) أما السؤال عن (لماذا) فلا يُوصف بالمنهج العلمي، لأنه ضرب من الحدس والتخمين، فلا يستقيم له على إطلاقه، لأنه إنما أقام حكمه بالنظر إلى شكل المنهج النحوي القديم دون مضمونه، فكثيراً من العلل، ولاسيّما تلك التي عُرفت بالعلل التعليمية تتضمن وصفاً للظاهرة التي ترد هذه العلل في سياقها، ذلك أن التعليل هذا قائمٌ في أساسه على الاستقراء والوصف، معتمدٌ عليهما.

ولهذا لا نجد فرقاً بين الإجابة عن (كيف) وعن (لماذا) إلا من حيث الشكل، فعلى سبيل المثال نقول: لماذا رفعت العربية الفاعل ونصبت المفعول به؟ فيقال: للفرق بينهما.[٢٥]

وقولهم هذا علةٌ، وجواب عن (لماذا)، وهو مع ذلك ليس حدساً أو تخميناً، لأنه قائم على الاستقراء والوصف، ولذلك يجوز أن نأتي بها على صيغة السؤال بـ (كيف) فنقول: كيف فرّقت العربية بين الفاعل والمفعول في الإعراب؟ فيقال: برفع الأول ونصب الثاني. وكذلك نقول: لِمَ كسرت العربية الساكن الأول في نحو: لم يكتبِ الدرسَ؟ فيقال: للتخلص من التقاء الساكنين.[٢٦] ويمكن أن نأتي بهذه العلة على صيغة السؤال بـ (كيف) فنقول: كيف تخلّصت العربية من التقاء الساكنين في ذلك المثال؟ فيقال: بكسر الساكن الأول... وهلم جرّا.

الثاني: يدعو إلى الأخذ بالعلل القريبة من واقع اللغة، البعيدة عن المنطق والفلسفة، ولاسيّما تلك العلل التي نُقلت عن أوائل النحويين[٢٧]، وقد أطلق بعضهم عليها (العلل الوصفية) لأنها «وصفٌ لخواصِ الظاهرةِ اللغويةِ المدروسةِ التي تبدو عليها في أول الأمر، والتي يجبُ على الباحث أن يذكرها أولاً حين تناولها لدراستها».[٢٨] واحتجّ مَن أخذ بهذا الاتجاه بأنّ المنهج النحوي القديم كان ذا اتجاهٍ تعليمي في عرض الظواهر النحوية ومناقشتها، ولا شكّ في أن هذا الاتجاه قد أسهم إسهاما كبيراً في الميل إلى التعليل،لأن الإتيان بالعلة عقب القاعدة النحوية يعمل على ترسيخها في ذهن المتعلم واقتناعه بها.[٢٩]

وهذه النظرة إلى التعليل نظرة واقعية مقبولة، ذلك أن الدعوة إلى إلغاء العلل برمتها، بحجة أنها جعلت مباحث الدرس النحوي أقرب إلى قضايا تجريدية شبيهة بما في علمي المنطق والفلسفة دعوة مبالغ فيها، إذ ليس من الصحيح تعميم هذا

الحكم على العلل النحوية كلها، وعلى النحويين جميعهم، وعلى مراحل النحو المختلفة كلها، ذلك أن العلة النحوية إنما سلكت هذه الطرق في المرحلة التي اكتملت فيها أحكام النحو ومسائله، ممّا جعل الاهتمام منصباً على أصول النحو وأُسسه التي قام عليها، وكانت العلة من أهمّ هذه الأصول التي حظيت بالاهتمام حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، أما العلة عند سيبويه وسابقيه ومعاصريه فقد كانت علة وصفية بعيدة عن الإغراق في التجريد، فهي علة مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها.

نتائج البحث

أولاً: أنّ الأخذَ بمبدأ التعليل في النحو العربي نشأ مع نشأة النحو نفسه، وهو أمر دعت إليه نزعةُ البحث عن أسباب الأشياء وبواعثها، كما دعا إليه الاتجاه العلمي الذي سلكه النحويون قديماً وحديثاً، ثم إنّ العلة النحوية منها ما يُفسّر الظاهرة النحوية تفسيراً قريباً من واقعها، فهو حينئذ جزءٌ من تلك الظاهرة، وهو جزء من النظام النحوي للغة،لأنّه يكشف عن هذا النظام ويُعبّر عنه، وهو ما أُطلق عليه بـ (العلة، أو العلة التعليمية) ومنها ما لم يكن كذلك، وهو ما سُمّي بـ (العلل الثواني والعلل الثوالث) وقد اعترض عليه ابن مضاء والمحدثون لأنّه يجنح إلى المنطق والفلسفة وما فيهما من نظرٍ وجدلٍ، وإنّما التزمه من النحويين مَن التزم،لأنه يُعبّر عن منهج النحويين في وضع أسس النحو وأصوله، ويُظهر قدرات النحويين الفكرية. فالقسم الأول يُفيد منه المتعلم لغة العرب في نطاق ألفاظها وصيغها وتراكيبها، والقسم الآخر يُفيد منه مَن يريد معرفة النحو العربي من حيث إنّه علم له أصوله وأسسه وتاريخه.

ثانياً: خالف الباحث رأي اغلب الباحثين المتأخرين في اعتمادهم على التقسيم الثلاثي الذي قسمه الزجاجي للعلل، أي: (العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية)، ورجّح الباحث تقسيم ابن السراج للعلل على ضربين: (العلة) و (علة العلة)، واستدلّ الباحث لرأيه بأدلة ذُكرت في متن البحث.

ثالثاً: فنّد الباحث ما زعمه الدكتور تمام حسان من أنّ مبدأ العلة الذي استنبطت بموجبه القواعد النحوية هو ضرب من الحدس والتخمين لا يمكن أن يوصف

بالمنهج العلمي، متأثراً في ذلك بالمناهج اللغوية الحديثة، ومحتجاً بأنّ المنهج العلمي معنيّ بالسؤال عن (كيف)، أما السؤال عن (لماذا) فلا يُوصف بالمنهج العلمي. وأثبت الباحث بالأمثلة التطبيقية أنّ الدكتور تمام حسان إنّما أقام حكمه بالنظر إلى شكل المنهج النحوي القديم دون مضمونه الذي يقوم على الاستقراء والوصف.

.....

١. لمع الأدلة: ٩٣.
٢. ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥، والاقتراح: ٧١، ٨١.
٣. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤.
٤. ينظر مثلا: كتاب سيبويه: ١/ ٢٦، ٩٢، ٢٠٠، ٢٠١ و ٢/ ٨٤، ١٩٥، ١٩٩ و ٣/ ٥، ١٢٦.
٥. ينظر: النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٦٧.
٦. ينظر: النحو العربي – العلة النحوية: ٦٧.
٧. نزهة الالباء:٢٢٥.
٨. الخصائص: ١/ ٤٨.
٩. أُلف في (علل النحو) ما يقارب سبعة عشر مؤلفاً، منها اثنا عشر مؤلفاً في القرن الرابع الهجري، ينظر: علل النحو لابن الوراق (مقدمة المحقق): ١١– ١٢.
١٠. الإيضاح في علل النحو: ٦٦.
١١. الخصائص: ١/ ٢٣٧– ٢٣٨.
١٢. الخصائص: ١/ ٢٥٠.
١٣. الأصول في النحو: ١/ ٣٥.
١٤. الإيضاح في علل النحو: ٦٤– ٦٥.
١٥. النحو العربي ـ العلة النحوية: ٩٨.
١٦. الخصائص: ١/ ١٧٣
١٧. الرد على النحاة: ١٦٠–١٦١.
١٨. المصدر نفسه: ١٢٥
١٩. المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
٢٠. في إصلاح النحو العربي: ٣٠.

٢١. المصدر نفسه: ٣٢.
٢٢. تطور الدرس النحوي: ٧٢ – ٧٣.
٢٣. اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٤.
٢٤. النحو العربي ـ العلة النحوية: ٧٠.
٢٥. ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧١.
٢٦. ينظر: المقدمة الجزولية: ٢٤.
٢٧. ينظر: نحو التيسير: ٤٥، ومدرسة الكوفة: ٢٧٤، والدراسات اللغوية في العراق: ٣٠٧، ومدرسة البصرة النحوية: ٢٨٤، والعربية وعلم اللغة البنيوي: ١٨٨ – ١٨٩، والنحو العربي ـ العلة النحوية: ٦٩.
٢٨. أصول النحو العربي: ١٧٢.
٢٩. ينظر: النحو العربي العلة النحوية:٦٨.

١. الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
٢. أصول النحو العربي: د. محمود أحمد نحلة دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤م.
٣. الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)) تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.
٤. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)) تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
٥. تطور الدرس النحوي: د. حسن عون، معهد الجامعة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
٦. الخصائص: ابن جني(أبو الفتح عثمان ت (٣٩٢هـ))، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
٧. الدراسات اللغوية في العراق: د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
٨. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م.
٩. طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام بن عبد الله ت ٢٣٢هـ) تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر ١٩٧٤م.
١٠. العربية وعلم اللغة البنيوي: د. خليل حلمي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٥م.
١١. علل النحو ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله ت ٣٨١هـ) تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
١٢. في إصلاح النحو العربي: د. عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨٥م
١٣. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٤. اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨م.
١٥. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
١٦. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.
١٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
١٨. المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت

٦٠٧هـ) تحقيق د. شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى، السعودية، ١٩٨٨م.
١٩. نحو التيسير د. أحمد عبد الستار الجواري مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٩٦٢م.
٢٠. النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.
٢١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، (د. ت).